دور الحوكمة الأكاديمية في تعزيز نظام التعليم الجامعي في كليات العلوم التربوية دراسة على عينة من الجامعات الخاصة في لبنان

د. فيولا مخزوم
د. أمين بري(*)

ملخص الدرّاسة:

تسعى هذه الدراسة إلى وصف العلاقة بين الحوكمة الأكاديمية وتعزيز الاداء في نظام التعليم في كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة في لبنان، والدور الذي تلعبه هذه العلاقة في تحقيق متطلبات التعليم الجامعي. وقد تمّ اعتماد المنهج الوصفي في هذه الدراسة، فضلًا عن اعتماد العيّنة القصدية العشوائية عند توزيع الاستبيان الذي تمّ من خلاله جمع البيانات المطلوبة للدراسة الميدانية التي شارك بها (١٣٩) معلمًا من كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة في لبنان. وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها بأنّ معدل المتوسط الحسابي المتعلق بدور الجامعات في خدمة المجتمع قد بلغ (٣,٥٦)، بينما بلغ المعدل المتوسط الحسابي للمحور المتعلق بمدى تطبيق مبادىء الحوكمة الأكاديمية (٣,٤٣)، اما المحور المتعلق بالتحديات التي تحول دون تطبيق معايير الحوكمة الأكاديمية فقد بلغ معدل المتوسط الحسابي الخاص به (٣,٤٥). **الكلمات المفتاحية:** الحوكمة الأكاديمية، التعليم العالي، الجامعات الخاصة، كليات العلوم التربوية.

المقدّمة:

إنّ نظام الحوكمة في الجامعات يرتكز على تطبيق معايير الجودة الشاملة (عبد المطلب، ٢٠١٢)، وهذا بدوره يُساهم في عملية إصلاح وتطوير التعليم العالي. وما جعل الحاجة ملّحة إلى تطبيق هذه الإصلاحات هي التحولات السريعة والمتطّورة التي فرضها القرن الحادي

(*) الدكتورة فيولا مخزوم رئيسة قسم الاعداد العام في كلية الاقتصاد وإدارة الاعمال في الجامعة الاسلامية في لبنان.
ود. أمين بري، أستاذ في التعليم المهني.

والعشرين، وتنبثق عن هذه التحولات تحدّيات تواجه أنظمة التعليم العالي في تطبيقه معايير الديمقراطية، والمواطنة وثقافة القانون (سليمان، ٢٠١٠). علمًا أن هذه الثقافة تطبق بأشكال متفاوتة بحسب المناطق والجامعات، لا سيما لناحية تطبيق القانون، ومحاربة الفساد، والشفافية، والمساءلة والأخلاق المهنية، فضلًا عن حقوق الطُلاب والعاملين في هذه المؤسسّات.

يعود السّبب وراء الاهتمام الكبير الّذي يحظى به التّعليم عامّةً والتّعليم العالي خاصّةً إلى الدّراسات الّتي ربطت أهميّته بالنّمو الاقتصادي (دراسات دنسون، وشولتز، وبيكر، إلخ.)؛ ومع التّطوّرات الرّاهنة والتّغيّرات السّريعة لبيئة المجتمعات، وظهور اقتصاد المعرفة، نشأت دراسات جديدة تبعًا لهذه التّغيّرات وربطت بين أهميّة التّعليم وإكساب الفرد مهارات القرن الحادي والعشرين كالدّراسة الّتي قدّمها كلٌّ من بيرني وتشارلز في العام ٢٠٠٩ (Trilling &Fadel, 2009).

وإنّ ازدياد الطّلب على الالتحاق بالتّعليم العالي، ظنًّا من كثيرين أنّ نيل شهادة جامعيّة سوف يُعزّز من مكانة المرء الاجتماعيّة، ويمكّنه من تحسين وضعه المادّي من خلال التحاقه بسوق العمل، دفع بالحكومات إلى تحديد آليّة معينة لالتحاق الطّالب بالتّعليم العالي (الزيادات، ٢٠٠٨)، من أجل تنظيم هذا التّعليم عبر الخطوات الآتية:

- لا يلتحق بالتّعليم العالي إلّا من أنهى المرحلة الثّانويّة بنجاح، على أن يُثبت ذلك من خلال الشّهادة الّتي حازها، مهما كان عمر الطّالب، أو جنسه، أو عرقه.
- يُحدّد الاختصاص الجامعي الّذي يرغب الطّالب في الالتحاق به من خلال الشّهادة الثّانويّة الّتي حازها أو ما يعادلها، فضلًا عن المعدّل العام الّذي ناله في امتحان الثّانويّة العامّة.

وعليه، تعتمد الجامعات، في الدّول الّتي تُجري امتحانًا عامًّا عند إتمام مرحلة التّعليم الثانوي، في قبول الطّلّاب على نتائج ذلك الامتحان، بينما تعتمد في دولٍ أخرى على قدرة المرشّحين أنفسهم على اجتياز امتحان القبول لديهم. لذلك، فإنَّ معايير قبول الطّالب للالتحاق بالتّعليم العالي تختلف من دولةٍ إلى أخرى، ناهيك عن التّحدّيات الّتي يعيشها التّعليم العالي اليوم. فنحن في عصرٍ تتسارع فيه تحوّلات القوّة والمعرفة وتتغيّر أساليب الإنتاج والتّوزيع بشكلٍ هائل. هكذا عصر بحاجةٍ ماسّة إلى فكرٍ جديد، ومهاراتٍ جديدة، ومعارف تساهم في صنع التّقدّم وتوجيهه حتّى يصمد المجتمع وأفراده أمام كلّ هذه التّحديّات، والّتي نذكر منها:

- **تحدّي مجتمع التّعلُّم**: إنّ مجتمعات التّعلُّم في الأنظِمة التّعليميّة تأخذ بأساليب التّعلُّم المعاصرة الّتي تتمثّل في التّعلُّم النّشِط، والتّعلُّم التّشاركي، والتّعلُّم التّعاوني، والتّعلُّم البنائي وغيرها الكثير، إذْ تأخذ نماذج التّعليم هذه بالتّقنيّات الحديثة وتعمل على دمجها في المناهج الدّراسيّة وتطوير البحث العلمي (النجار، ٢٠١٩) من هنا على الجامعات، من أجل ضمان بقائها واستمرارها، التّجاوب مع تحوّلات العصر والتّغيّرات المتسارعة بهدف إنتاج المعارف وتحسين الأداء.
- **تحدّي تقييم أداء المؤسّسات التّعليميّة**: إنَّ تقييم الأداء عمليّة إداريّة في غاية الأهمّية في أي مؤسّسة مهما كانت طبيعة عملها، إذْ تستطيع هذه الأخيرة من خلاله مقارنة وضعها الحالي مع الأهداف الّتي خطّطت لها، ومدى تطبيقها والالتزام بها من خلال تقديم مقترحات لتحسين الأداء المؤسّساتي بشكلٍ

عام (فوزي، ٢٠٠٨). هذا ما من شأنه تحرير الجامعات من الأحكام الشخصيّة، وما ينجم عنها من عرقلة للعلم وانخفاض الدّافعيّة، ممّا يؤثّر على الأداء الجامعيّ بشكلٍ عام.

- **تحدّي التّنمية المهنيّة لأعضاء هيئة التّدريس**: في ظلِّ كلِّ هذه التّحدّيات المعاصرة، وجب على الجامعات إدخال تغييرات جوهريّة في برامجها وسياساتها وأدوارها الاجتماعيّة، وذلك يتطلّب منها تنمية مهنيّة مستمرّة لأعضاء هيئتها التّدريسيّة ليكونوا على استعدادٍ دائم لمواكبة كلِّ جديد.
- **تحديّات مخرجات التّعليم العالي**: إنَّ الانتصار الحقيقي للجامعات هو بعدم خفض نوعيّة التّعليم الجامعي، وتلاؤم مخرجاتها مع متطلّبات سوق العمل، وهذا بدوره سيحُدُّ من ظاهرة البطالة لأنّ المتخرّج يمتلك المهارات الّتي يتطلّبها العمل في مجتمع المعرفة؛ وللحفاظ على هذه النّوعيّة والجودة في المخرجات، على الجامعات ربط الشّقّ النّظري بالشّقّ التّطبيقي عبر تخطيط يحقّق التّكامل بين النظريّة والتّطبيق.
- **تحدّي العولمة**: لقد أصبحت العولمة حقيقةً وأمرًا واقعًا، تجسدّها وسائط الاتّصال المتطوّرة والأجهزة الإلكترونيّة بكافّة صوَرِها وأنواعها (مدكور، ٢٠٠٩)، إذ أنّها حوّلت العالم بأسره إلى غرفة إلكترونيّة صغيرة، لا سيّما أنّ من أساسيّات التّقدّم في كافّة المجتمعات المربّع الذّهبي (التّعليم، والاقتصاد، والتّقنيّة، والثّقافة). فالتّعليم هو المعدّ لأجيال المستقبل والمساهم في تحسين نوعيّة الحياة، وازدهار الاقتصاد، وتطوير الإنتاج؛ هذا كلّه سيؤثّر على ثقافة الفرد وسلوكه الّذي بدوره عليه أن يعمل على مواجهة هذه التّحدّيات المتسارعة بفكره وثقافته وإبداعاته.

وإنّ الهدف الاساس من هذا البحث هو دراسة مدى تطبيق مؤسسّات التعليم العالي وإهتمامها بثقافة الحوكمة، لا سيما أن بعض الدراسات ومنها دراسة (جارامان، ٢٠١٢) توصلت إلى أن لبنان يقع في اخر الدول المطبقة لمعايير الحوكمة.

لذا تسعى هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الحوكمة ومبادئ التكامل والتفاعل مع معايير ضمان الجودة في مؤسسّات التعليم العالي ودورها في جودة المخرجات التي توظف في خدمة المجتمع.

إشكالية البحث:

إنّ مفهوم حوكمة الجامعات يُساهم في وضع سيناريوهات تُحاكي الأزمات التي قد تتعرض لها مؤسسّات التعليم العالي. لا سيما بأنّ هناك إدارات جامعية وضعتها السلطة التنفيذية فوق الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، لتكون مهمتها اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون هؤلاء، دون أن يكون لأي منهم (الطلاب، أعضاء هيئة التدريس) حق مناقشة هذه القرارات أو الاعتراض عليها. وهو ما يضعف تطور الجامعة بوصفها المؤسسة الأكاديمية لتدريب الطلاب على المشاركة في الحياة العامة وتعزيز قيم الديمقراطية واحترام الآخرين. وقد تفرع عن هذه الاشكالية الاسئلة الآتية:

- هل تُراعي برامج كُليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة في لبنان معايير الحوكمة الاكاديمية؟
- هل تطبق كليات العلوم التربوية مبادىء الحوكمة الأكاديمية في الجامعات الخاصة في لبنان.
- ما هي التحديات التي تحول دون تطبيق معايير الحوكمة الأكاديمية من وجهة نظر االمُعلمين في الجامعات الخاصة في لبنان.

فرضيات البحث:

- **الفرضية الأولى**: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين برامج كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة في لبنان وبين تطبيق معايير الحوكمة الأكاديمية.
- **الفرضية الثانية**: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين برامج كليات العلوم التربوية وتطبيق مبادىء الحوكمة الأكاديمية.
- **الفرضية الثالثة**: هناك تحديات تحول دون تطبيق الحوكمة الأكاديمية من وجهة نظر المُعلمين في كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة في لبنان.

منهجية البحث:

لقد اعتمدنا في هذا البحث على تقنية المنهج الوصفي، عبر البدء بوصف الظاهرة التي يدرسها وجمع المعلومات الدقيقة عنها ووصفها وصفًا كميًا وكيفيًا (محمود، ٢٠٠٦). ولقد تم تحديد مجتمع البحث وهو الجامعات الخاصّة في لبنان. كما تم إستخدام الإستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات للدراسة الميدانية بواسطة العيّنة غير العشوائية القصدية، لانها مفيدة في الحالات التي نرغب فيها الوصول مباشرة إلى الأفراد المعنيين والفئات المستهدفة في البحث.وللتأكد من صدق وثبات الاستبيان الأول الموجه إلى المُعلمين والاستبيان الثاني الطُلاب قُمنا بإستعمال اختبار معامل ألفا كرونباخ لتحديد درجة ثبات أداة القياس، إذ يوضح لنا الجدول رقم (١) قيمة إختبار ألفا كرونباخ لهذه الدراسة على النحو التالي:

الجدول رقم (١): إختبار الموثوقية

عدد الأسئلة	تحليل الموثوقية
٦٠	معامل ألفا كرونباخ لإستبيان المُعلمين = ٠,٧٩

إنّ النتائج في الجدول أعلاه، دليلٌ على دقة قياس بنود الإختبار للعينية المستهدفة، وانخفاض نسبة الأخطاء العشوائية للقياس التي تؤثر في دقة درجات الإختبار.

توزيع أداة الدراسة:

يبين لنا الرسم البياني رقم (١)، عدد الاستبيانات الموزعة على طُلاب ومُعلمي الجامعات الخاصة في لبنان التي شملتها العينة، على النحو الآتي:

وقد تم توزيع الاستبيان وفقًا للرسم البياني رقم (١)، على النحو التالي:

الرسم البياني رقم (١): توزيع الإستبيان على الجامعات الخاصة في لبنان

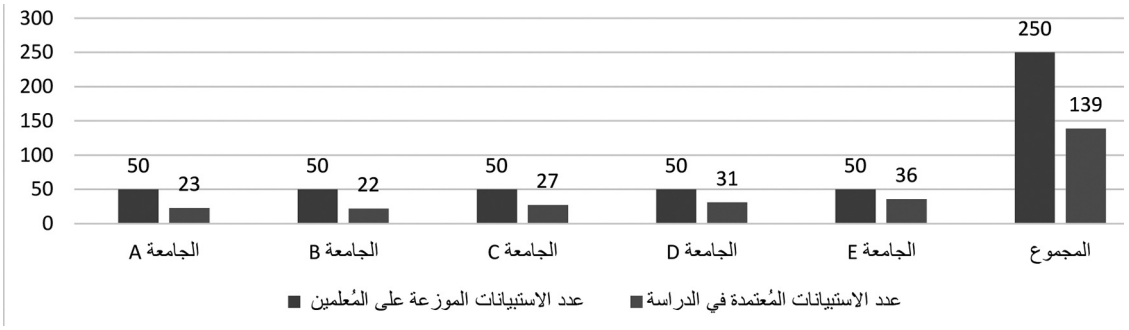

لقد تبين من خلال الرسم البياني رقم (١)، بأنّ الباحثين قاما بتوزيع (٢٥٠) إستبيانًا على المُعلمين على الجامعات الخاصة التي شملتها العينة، فيما لم يتجاوب معهما الّا (٢٥٠) معلمًا أي بنسبة (٥٥,٦٪).

مجتمع الدراسة

يتألف مجتمع الدراسة من المُعلمين ورؤساء الأقسام في الجامعات الخاصة في لبنان، للعام الجامعي ٢٠١٩-٢٠٢٠. وقد شملت العينة خمس جامعات خاصة، وقد اخترنا من كل جامعة كلية العلوم التربوية فقط.

مصطلحات الدراسة

- **حوكمة الجامعات** :وهناك مجموعة متنوعة واسعة من نماذج الحوكمة، ويمكن تعريف معظمها على أساس أنها قائمة على التواتر أو التوازن بين ثلاث قوى رئيسية هي: الدولة، قوى السوق، والتفوق الأكاديمي والقدرة على فرض الحرية الاكاديمية (مليو، ٢٠١٢).
- **ضمان الجودة:** ضمان الجودة هو عملية منظمة ذات سيرورة ممتدة زمنياً (من سنة إلى سنتين) يتم فيها تقييم مؤسسة التعليم العالي ككل (الضمان المؤسسي) أو تقييم أحد برامجها (الضمان المتخصص) بناء على لائحة من المعايير (أو المحاكات أو المقاييس) المتفقَ عليها. هذا الجمع بين الضمانة الخارجية والضمانة الذاتية هو في أساس اشتمال سيرورة ضمان الجودة على مكوّنين أساسيين: التقييم الذاتي والتقييم الخارجي (عدنان الامين، ٢٠٠٨).
- **ثقافة القانون** :هي مجموعة المعارف والقيم والمهارات والاستعدادات المكتسبة والمترسّخة في الناس أفرادًا وجماعات بصورة ''طباع (نوفل، وآخرون، ٢٠١٤).

القسم الأول
النتائج الديمغرافية:

في هذا القسم سوف نتعرف إلى مجموعة من خصائص الأفراد الذين شملتهم العيّنة، وهي الخصائص الكمية، ومنها جنس وأعمار المعلّمين الذين شملتهم العيّنة، بالإضافة إلى الخصائص النوعية ومنها العوامل الإجتماعية كالتخصصات الجامعية، وسنوات عملهم في الجامعات (Popova, 2014)التي جرت فيها الدراسة الميدانية. ولقد كانت النتائج الديمغرافية على الشكل التالي:

توزيع المُعلمين بحسب متغير الجنس

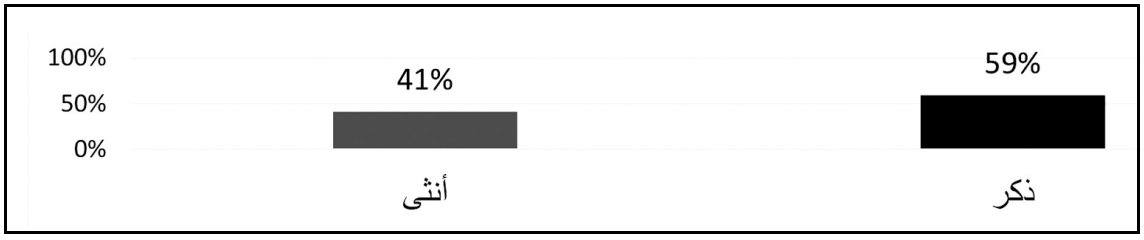

الرسم البياني رقم (٢): توزيع المُعلمين بحسب متغير الجنس

لقد تبين لدينا من خلال الرسم البياني رقم (٢)، بأنّ نسبة المُعلمات المشاركات في الدراسة بلغت (٤١٪)، بينما بلغت نسبة المُعلمين (٥٩٪).

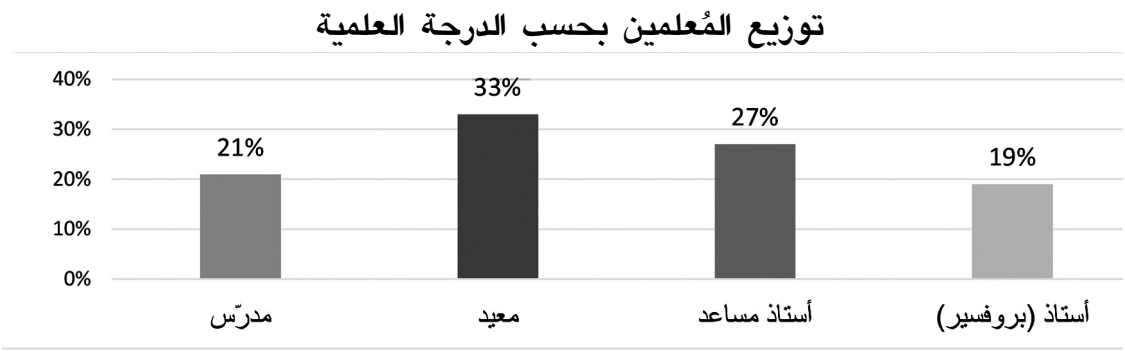

الرسم البياني رقم (٣): توزيع المُعلمين بحسب متغير الدرجة العلمية

من خلال الرسم البياني رقم (٣)، تبين لدينا بأنّ ما نسبته (٣٣٪) من المعلمين المشاركين في هذه الدراسة من رتبة معيد، بينما شارك (٢٧٪) من رتبة أستاذ مساعد، يليه (٢١٪) من رتبة مدرس، وصولًا إلى (١٩٪) مع رتية أستاذ (بروفسير).

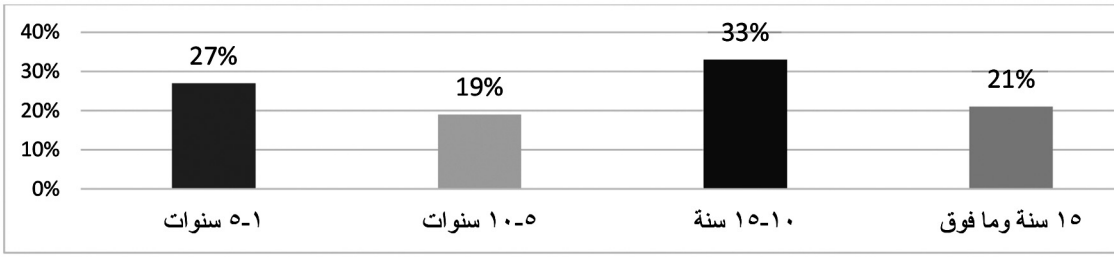

الرسم البياني رقم (٤): توزيع المُعلمين بحسب مُتغير الخبرة العملية

من خلال الرسم البياني رقم (٤)، تبين بأنّ المُعلمين الذين شاركوا في هذه الدراسة قد توزعوا بحسب الخبرة العملية إلى أربعة فئات. إذ بلغت نسبة المُعلمين المشاركين في الدراسةالذين لديهم خبرة عملية ما بين عشرة إلى خمسة عشر سنة (٢٧٪)، يليهم المُعلمون الذين لديهم خبرة عملية ما بين سنة إلى خمس سنوات (٢٧٪)، ومن ثم الذين لديهم خبرة عملية ١٥ سنة وما فوق (٢١٪)، وصولًا إلى المُعلمين الذين لديهم خبرة عملية تتراوح ما بين الخمس والعشر سنوات (١٩٪).

الإجابة على فرضيات الدراسة من خلال التحليل الإحصائي:

وقد تم تقسيم هذا القسم إلى ثلاثة محاور على النحو الاتي:

المحور الأول: قياس دور الجامعة في خدمة المجتمع:

من خلال هذا المحور سوف نقوم بالإجابة على الفرضية الأولى، والتي تم من خلالها قياس دور الجامعات وتحديدًا كليات العلوم التربوية في خدمة المجتمع.

الجدول رقم (٢): قياس دور الجامعة في خدمة المجتمع

البيان	N	Min	Max	Mean	Std. Deviation
١. تتبنى الكلية التي أُدّرس بها سياسات علمية وخطط وأهداف وبرامج وأنشطة لخدمة المجتمع منبثقة من رسالتها وغاياتها وأهدافها.	١٣٩	١	٥	3.58	1.371
٢. إن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة من أساسيات البرامج الدراسية في الكلية التي أُدّرس بها.	١٣٩	١	٥	3.48	1.217
٣. تسعى الكلية من خلال برامجها إلى تزويد المجتمع بالخدمات المختلفة بما فيها خدمة الالتزام بالديمقراطية وتفعيل النقاشات المجتمعية حول الثقافة المحلية المختلفة، وهل هي خادمة للديمقراطية أم معيقة لها.	١٣٩	١	٥	3.45	1.218
٤. تسهم الكلية من خلال برامجها في بناء الديمقراطية، والمواطنة الصالحة القائمة على أساس إدراك الحقوق والواجبات من قبل الأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد.	١٣٩	١	٥	3.55	1.148
٥. تسعى الكلية إلى منح الطالب الجامعي حرية تلقي التعليم من خلال إتاحة الفرص لاختيار التخصص في ضوء قدراته .	١٣٩	١	٥	3.57	1.073
٦. توفير الكلية بيئة جامعية آمنة، والتعبير عن آرائه عبر مختلف وسائل النشاط الجامعي.	١٣٩	١	٥	3.6	1.160
٧. إن هدف برامج التعليم في الكلية هو إنتاج القادة والنخبة المجتمعية والسياسية.	١٣٩	١	٥	3.55	1.124
٨. يمكن استخدام المعرفة والمهارات المكتسبة من قبل الطلبة لتحدي الوضع الراهن عبر التركيز على نموذج فاعل للديمقراطية المجتمعية المسؤولية.	١٣٩	١	٥	3.6	١,١٥٨
٩. دمج قضايا الديمقراطية والحكم الرشيد والمواطنة والقضايا المدنية في المناهج.	١٣٩	١	٥	3.62	١,١١٢
١٠. التركيز على المبادرة وليس ردة الفعل والاستجابة السريعة للتغيرات في بيئة الجامعة والمجتمع خاصة تلك المتعلقة بالمساءلة والمحاسبة.	١٣٩	١	٥	3.65	١,١٢١
دور الجامعة في خدمة المجتمع	١٣٩	١	٥	٣,٥٦	0.97035

من خلال الجدول رقم (٢)، تبين لدينا بأنّ المعدل المتوسط الحسابي العام لهذا المحور قد بلغ (٣,٥٦)، وهذا يعني بأنّ معظم المُعلمين قد أجابوا بـــ (محايد) أو (موافق) على العبارات المتعلقة بهذا المحور. فيما بلغ أعلى معدل متوسط حسابي لإجابات المُعلمين على عبارة «التركيز على المبادرة وليس ردة الفعل والاستجابة السريعة للتغيرات في بيئة الجامعة والمجتمع خاصة تلك المتعلقة بالمساءلة والمحاسبة» إذ بلغ (٣,٦٥)، وهذا يعني بأنّ معظم المُعلمين قد أجابوا بـ (موافق) أو (موافق جدًا) على هذه العبارة، بينما أدنى معدل متوسط فقد كان لإجابات المُعلمين على عبارة «تسعى الكلية من خلال برامجها إلى تزويد المجتمع بالخدمات المختلفة بما فيها خدمة الالتزام بالديمقراطية وتفعيل النقاشات المجتمعية حول الثقافة المحلية المختلفة، وهل هي خادمة للديمقراطية أم معيقة لها.» إذ بلغ (٣,٤٥)، وهذا يعني بأنّ معظم المُعلمين قد أجابوا بـ (محايد) أو (غير موافق) على هذه العبارة.

المحور الثاني: تطبيق مبادىء الحوكمة الأكاديمية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة في لبنان.

من خلال هذا المحور تمت الإجابة على الفرضية الثانية، والتي تمت من خلالها دراسة مدى تطبيق مبادىء الحوكمة الأكاديمية في كليات العلوم التربوية، فضلًا عن المعايير التي تم اعتمادها لقياس هذه المتغيرات.

الجدول رقم (٣): تطبيق مبادىء الحوكمة الأكاديمية

البيان	N	Min	Max	Mean	Std. Deviation
١١. تُساهم الكلية من خلالها برامجها في التعليم النشط.	١٣٩	١	٥	٣,٣٧	١,٢٤
١٢. تُساهم الكلية في تربية مواطنين يحترمون حقوق الانسان وقيم الديمقراطية.	١٣٩	١	٥	٣,٥١	١,١١
١٣. تُساهم الكلية في نشر قيم متعلقة بالمواطنة.	١٣٩	١	٥	٣,٤١	١,١١
١٤. توفر الجامعة موارد مادية ومالية كافية لإدارة خدمة المجتمع.	١٣٩	١	٥	٣,٤٢	١,١٢
١٥. توفر الكلية تحفيز للمشاركة في خدمة المجتمع.	١٣٩	١	٥	٣,٤١	١,٢١
١٦. تقوم الكلية في إعداد مواد دراسية مستقلة لتعليم المواطنة.	١٣٩	١	٥	٣,٤٦	١,١٥
١٧. تعمل إدارة الكلية على تفاعل الديمقراطية بين الطلبة والأساتذة.	١٣٩	١	٥	٣,٤٥	١,٠٢
١٨. تسعى إدارة الكلية إلى توفير الديمقراطية للنشاطات الطلابية.	١٣٩	١	٥	٣,٣٠	١,٠٥
١٩. تُعطي إدارة الكلية الحرية للمُعلمين في إختيار الأبحاث التي يريدون المشاركة بها.	١٣٩	١	٥	٣,٢٤	١,٠٦
٢٠. تُعطي إدارة الكلية للمُعلمين الحرية للمشاركة في كافة النشاطات الأكاديمية.	١٣٩	١	٥	٣,٧٨	١,١٠
تطبيق مبادىء الحوكمة الأكاديمية	١٣٩	١	٥	٣,٤٣	١,٠١

من خلال الجدول رقم (٣) تبين لدينا بأنّ المعدل المتوسط الحسابي للمحور المتعلق بمدى تطبيق مبادىء الحوكمة الأكاديمية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة في لبنان قد بلغ (٣,٤٣)، وهذا يعني بأنّ معظم المُعلمين قد أجابوا بـــ (محايد) على العبارات الواردة في هذا المحور. أما أعلى معدل متوسط حسابي فهو (٣,٧٨) على عبارة «تُعطي إدارة الكلية للمُعلمين الحرية للمشاركة في كافة النشاطات الأكاديمية. وهذا يدل على أنّ معظم المُعلمين قد أجابوا بـــ (موافق) أو (موافق جدًا). بينما بلغ أدنى معدل متوسط حسابي (٣,٢٤) في إجابات المُعلمين على عبارة «تُعطي إدارة الكلية الحرية للمُعلمين في إختيار الأبحاث التي يريدون المشاركة بها». وهذا يعني بأنّ معظم المُعلمين قد أجابوا بعبارة (غير موافق) أو (غير موافق أبدً).

المحور الثالث: التحديات التي تحول دون تطبيق معايير الحوكمة الأكاديمية

من خلال هذا المحور تمت الإجابة على الفرضية الثالثة التي تم من خلالها قياس التحديات التي تحول دون تطبيق معايير الحوكمة الأكاديمية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة في لبنان.

الجدول رقم (٤): التحديات التي تحول دون تطبيق معايير الحوكمة الأكاديمية

البيان	N	Min	Max	Mean	Std. Deviation
٢١. يوجد غياب للإستراتيجياتٍ الوطنية التي تلزم الجامعات بتطبيق الحوكمة الأكاديمية.	١٣٩	١	٥	٣,٨٣	١,١٢
٢٢. إنّ عدم وجود أنموذج واحد أو نهج من مقياس واحد يناسب جميع المقاسات ''لحوكمة الجامعات.''	١٣٩	١	٥	٣,٢٢	١,٠٢
٢٣. غياب التخطيط الاستراتيجي لتنفيذ الحوكمة الأكاديمية.	١٣٩	١	٥	٣,٢٦	١,١٣
٢٤.إنّ القيادات الجامعية لا تولي أهمية لتطبيق معايير الحوكمة الأكاديمية.	١٣٩	١	٥	٣,٦٣	١,١٧
٢٥.غياب العمل الأكاديمي المستقل الذي يؤدي إلى إرباك عمل المُعلمين.	١٣٩	١	٥	٣,٣٢	١,١٠
٢٦.غياب الوعي التام لدى البعض على أهمية العمل المجتمعي والمشاركة فيه.	١٣٩	١	٥	٣,٤٥	١,٠١
التحديات التي تحول دون تطبيق معايير الحوكمة الأكاديمية	١٣٩	١	٥	٣,٤٥	١,٠٤

من خلال الجدول رقم (٤) تبين لدينا بأنّ المعدل المتوسط الحسابي للمحور المتعلق بمدى تطبيق معايير الحوكمة الأكاديمية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة في لبنان قد بلغ (٣,٤٥)، وهذا يعني بأنّ معظم المُعلمين قد أجابوا بـ (محايد) على العبارات الواردة في هذا المحور. أما أعلى معدل متوسط حسابي فهو (٣,٨٣) على عبارة «غياب الاستراتيجياتٍ الوطنية التي تلزم الجامعات بتطبيق الحوكمة الأكاديمية» وهذا يدل على أنّ معظم المُعلمين قد أجابوا بـ (موافق) أو (موافق جدًا). بينما بلغ أدنى معدل متوسط حسابي (٣,٢٦) في إجابات المُعلمين على عبارة «غياب التخطيط الاستراتيجي لتنفيذ الحوكمة الأكاديمية». وهذا يعني بأنّ معظم المُعلمين قد أجابوا بعبارة (غير موافق) أو (غير موافق أبداً).

خلاصة عامة:

تواجه الجامعات اليوم وأكثر من أي يوم تحديات كبيرة أضيفت إلى دورها ومساهماتها المتعددة إذ هي مطالبة لضمان التكوين وفي الوقت نفسه ممارسة البحث في تخصصات مختلفة لتتعدى المهام التقليدية المتعلقة بالتدريس في ظل الوقت الحالي والذي نحن بأمس الحاجة إلى تكوين مواطن صالح، ينتمي إلى وطنه ولديه الشخصية الديمقراطية، مواجهًا للتحديات المستقبلية بثقافته المدنية وتفكيره الشمولي الواسع.

إن أكبر مشكلة تواجهها غالبية جامعاتنا العربية هي مشكلة الارتباك في اتخاذ القرار، وإضاعة الوقت في الجدل والنقاش، واختلاف الآراء في كل قضية معروضة للبحث، والسبب في ذلك هو عدم الاحتكام إلى أسس سليمة واضحة في تسيير العملية الأكاديمية، وفي غياب النظرة الشمولية لجميع أطراف العلاقة المشتركة، بدءًا من أصحاب المصالح، سواء أكانوا الممولين الحكوميين أو المستثمرين، وانتهاء بالطلبة. كل ذلك على حساب الميزة التنافسية في جوْدة المخرجات المادية والمعنوية، والسمعة العلمية والأكاديمية. فضلًا عن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في مجمل الأوضاع العامة في بلادنا العربية، فربما نزداد قناعة بالحوكمة كوسيلة حاسمة في التعامل مع تلك العوامل، والمحافظة على الكيان المؤسسي للجامعات، وعليه من الهام جدًا اعتماد الحوكمة من قبل الجامعات لكي تظهر جديتها في عمليات الإصلاح الشاملة، وفي وضع حد لسوء الإدارة وترهلها، ومكافحة الفساد، وحتى في مسيرتها نحو الديموقراطية، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وترسيخ مبادئ الشفافية، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات، فضلًا عن المساءلة في بُعديها، الثواب والعقاب.

قائمة المصادر والمراجع

- الزيادات، محمد عواد أحمد، (٢٠٠٨). **إتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- سليمان، محمد، (٢٠١٠). **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**. مصر: الدار الجامعية.
- عبدالمطلب، عبدالحميد، (٢٠١٢). **العولمة اقتصاديات البنوك**. مصر: الدار الجامعية.
- عدنان الامين. (٢٠٠٨). **دراسة جدوى حول سبل العمل المشترك لضمان جودة التعليم العالي في البلدان العربية**. بيروت: مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية.
- فوزي، العبادي، (٢٠٠٨). **إدارة التّعليم الجامعي، مفهوم حديث في الفكر الاداري المعاصر**ـ الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- محمود، حمدي شاكر، (٢٠٠٦). **البحث التربويّ للمعلمين والمعلمات** .الطبعة الثالثة. المملكة العربية السعودية: دار الأندلس للنشر والتوزيع.
- مدكور، علي أحمد، (٢٠٠٩). **الاستثمار في التّعليم بين خبرات الماضي ومشكلات الحاضر وتصورات المستقبل**. القاهرة: دار الفكر العربي.
- مليو، أدريان،. (٢٠١٢). **الجامعات تحت المجهر، مقارنة معيارية لحوكمة الجامعات من اجل تحديث التعليم العالي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا**، تقرير إعداد الفريق المتخصص،١. ص ١١٧.
- النجار، فريد، (٢٠١٩). **إدارة رأس المال البشري بالموهبة والإبداع**. الإسكندرية: دار المعارف، جلال حزي وشركاه.
- نوفل، وآخرون. (٢٠١٤). **مقياس مركز عمان للحريات الاكاديمية في الجامعات العربية**. عمان: مركز عمان لدراسة حقوق الانسان.
- Popova, L. A. (2014). The results of the modern demographic policy in Russia. International Journal of Regional Development, 1(1), 26-38.
- Trilling, B., &Fadel, C. (2009). 21 st century skills: learning for life in our times. San Francisco, CA: john wiley& sons.